دراسة توليدية تحويلية للتركيب المصدري المضاف في اللغة العربية الفصحى

لبانة مشوّح*

* حصلت على الدكتوراه في اللسانيات العامة من جامعة باريس الثامنة عام ١٩٨٦م.
تعمل مدرسة اللسانيات والنحو والترجمة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة دمشق.

الملخص

تقع هذه الدراسة ضمن الإطار النظري للقواعد التوليدية وتستفيد من المبادئ العامة لنظرية «الحكم والربط» (تشومسكي - ١٩٨١) في دراسة خصائص التركيب المصدري في اللغة العربية الفصحى.

عنينا بدراسة تركيب المصدر المضاف حصراً لما في علاقة الإضافة من سمات مميزة.

افترضنا بادئ ذي بدء أن المصدر المضاف إلى مفعوله فاعلاً هو ضمير مستتر يقع على المشجر الركني ضمن الركن الاسمي المخصص للفاعل.

ثم، وبالاستناد إلى المعطيات اللغوية، افترضنا أن هذا الركن الاسمي متقدم على المصدر في البنية العميقة. ثم برهنا نظرياً وتجريبياً على وجود قاعدة تقديم تنقل المصدر إلى موقع يستطيع منه حكم فاعله الظاهر، وبالتالي منحه حالة إعراب حتى يصبح التركيب أصولياً وفق «مرشح حالات الإعراب». بينا أن هذه القاعدة لا تطبق في حال كون الفاعل ضميراً مستتراً مما يسمح بالتعاقب بين المصدر ومفعوله الذي يضاف إليه.

تساءلنا في نهاية البحث إن كان من الممكن أن تعمم النتيجة التي توصلنا إليها على الجملة الفعلية حيث الفعل متقدم على فاعله في البنية السطحية. أي إذا كان من الممكن أن نعتبر أن للجملة الفعلية في العربية، على غرار التركيب المصدري، بنيةً عميقة الفاعل فيها متقدم على الفعل. وأن الفعل لا يصبح متقدماً على فاعله إلا نتيجة تطبيق قاعدة تحويلية ما.

لقد خلصنا إلى القول إن اعتماد هذه النظرية وتعميمها قد يكون من شأنه تفسير ظواهر نحوية عديدة وتبسيط قواعد العربية لجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر.

مقدمة

تقع هذه الدراسة النحوية ضمن الإطار النظري العام للقواعد التوليدية والتحويلية التي أوجدها وطورها عالم اللسانيات الأمريكي نوام تشومسكي Noam Chomsky في الخمسينيات من هذا القرن وهي تتخذ منهجاً لها ما يسمى بنظرية الحكم والربط Government&Binding Theory التي ضمنها تشومسكي في كتاب يحمل العنوان نفسه، نشره عام ١٩٨١[١].

يطرح هذا النموذج النظري نفسه على حد سواء كنظرية لسانية تبحث في القواعد العامة التي تخضع لها كل اللغات الطبيعية، وكنظرية في الاكتساب اللغوي، فمن خلال دراسة الكفاءة اللغوية La compétence Linguistique للمتكلم ـ السامع، أي المعرفة الضمنية التي يمتلكها عن لغته، ومن خلال تحليل السمات المميزة لكل لغة، يتم الكشف عن الخصائص المشتركة والقوانين اللغوية العامة. من هذا المنطلق، يجب على الباحث الألسني أن يقوم من جهة بوصف دقيق للخصائص المركزية للغة التي يدرسها، ليعمد فيما بعد إلى تحليل المعطيات المتوافرة وتفسيرها عن طريق وضع نظريات عامة يمكن التكهن من خلالها بمعطيات لغوية جديدة. ومن جهة أخرى فإن عليه أن يرد التنوع الظاهري للمظاهر اللغوية التي تناولها بالبحث إلى قوانين تدخل في النظام العام للنظرية الألسنية[٢].

ومن هنا فإن الهدف المزدوج لهذا البحث يكمن في الكشف عن القواعد المحدودة التي تنظم التركيب المصدري في اللغة العربية الفصحى، وذلك من خلال ربطها بالتفاعلات العميقة التي تدخل فيها المكونات النظرية العامة والتي من أهمها نظرية حالات الإعراب Théorie des cas، نظرية الحكم أو العامل Théorie du Gouvernement، ونظرية العناصر الفارغة La Théorie des catégories vides، سنعمد تباعاً إلى شرح كل من هذه النظريات والمبادئ على حدة كما وردت في تشومسكي ١٩٨١، وبالقدر الذي يقتضيه فهم النص. نبدأ أولاً بالتمييز بين مستويين للغة ونعني بهما البنية العميقة والبنية السطحية.

١ـ البنية العميقة والبنية السطحية

تستوجب معرفة لغة من اللغات، حسب نظرية النحو التوليدي، القدرة على إعطاء مجموعة محددة من الجمل «بنية عميقة Structure Profonde تعبر عن الوظائف القاعدية التي تضطلع بمهمة تحديد التأويل الدلالي Interprétation Sémantique، وبنية سطحية Structure de surface تحدد كلية التأويل الصوتي Interprétation Phonologique. كما تستوجب أن نصل بين هاتين البنيتين بطريقة صحيحة، وأن نعطي للبنيتين العميقة والسطحية معاً تأويلاً دلالياً وصوتياً. فإما أن تكون البنية العميقة للجملة مطابقة لبنيتها

السطحية ويكون الانتقال من الأولى إلى الثانية قد تم دون الحاجة إلى تطبيق تحويل ما. وإما أن يتم هذا الانتقال عبر تطبيق قاعدة تحويلية يتيمة أسماها تشومسكي (١٩٨١) قاعدة «انقلα» (٣) Move – α حيثα هو أي عنصر معجمي ينبغي، أو يمكن نقله من مكانه في البنية العميقة إلى مكان آخر يحتله في البنية السطحية

إن جملة مثل «من ضربَ زيداً؟» قد نتجت، وفق هذا التحليل، عن تطبيق قاعدة «انقلα» بصورة إلزامية على اسم الاستفهام في البنية العميقة الموافقة: (ضربَ من زيدا). ينتج عن ذلك البنية السطحية المجردة S-Structure: (منx ضرب (أثرx) زيدا). حيث يحتل ركن الفاعل الاسمي (ر .إ) عنصر فارغ هو أثر اسم الاستفهام trace ومرتبط به ارتباط الضمير بعائده. تخضع العلاقة القائمة بين العنصر المعجمي الذي وقعت عليه القاعدة التحويلية وأثره لضوابط تركيبية عديدة. وهي تمكن المتكلم ـ السامع من تبيان (من بين أشياء أخرى) الوظيفية الموضوعاتية للعنصر المذكور (وهو في مثالنا اسم الاستفهام).

٢ـ الخصائص المميزة Les traits pertinents

تصنف نظرية القواعد التوليدية العناصر المعجمية حسب صفاته المميزة إلى اسمية (+ اسم)، وفعلية (+ فعل). فمثلاً إن إحدى الصفات الأساسية للاسم هو كونه معرباً. من هنا فإن كل عنصر معجمي معرب له خاصية (+ اسم). أما الفعل فيتميز عن الاسم، من بين أشياء أخرى، بلزومه أو تعديه. لذا يمكننا تصنيف كل عنصر معجمي يحمل نفس الخاصية في باب (+ فعل)، كما هو الحال بالنسبة للمصدر واسم الفاعل...

تنقسم إذن العناصر حسب معيار الصفات المميزة لها إلى (± اسم) و(±فعل). فالاسم هو (+ اسم) و(– فعل)، والفعل (– اسم) و(+ فعل). وعلى هذا الأساس يصنف المصدر والنعت على أنهما (+ اسم) و(+ فعل)، وأما حرف الجر فهو (– اسم) و(– فعل)، فلا هو بالمعرب ولا هو بالمتعدي بالمعنى الموضوعاتي thématique للكلمة، وهكذا...

٣ـ نظرية الحكم La théorie du gouvernement

تحدد هذه النظرية العلاقة التركيبية التي يجب أن تتوفر بين عنصرين حتى يمكن لأحدهما أن يحكم الآخر.

يحكم العنصر α عنصراً آخر B:

أولاً: إذا كان α يهيمن بالشكل الصحيح على B.

ثانياً: إن لم يكن هناك عنصر ثالث، وليكن γ، يستطيع أن يحكم B، وهو أقرب إليه من α على المشجر البنيوي.

ففي جملة مثل (ضَربْت زيدا)، يحكم الفعل (وهو α) زيداً (وهو B) بينما هو لا يحكمه في (مررت بزيد) حيث إن الباء (وهي هنا γ) أقرب على المشجر البنيوي لزيد من الفعل.

للإيضاح أيضاً نقول إن في جملة (أردت ضرْب زيدٍ) لا يمكن لفعل «أردت» أن يحكم «زيد» لأن المصدر أقرب منه لزيد على المشجر البنيوي.

أما عن البند الأول لنظرية الحكم، أي عما يسمى بعلاقة الهيمنة السليمة C-Commande، فإن العنصر α يهيمن على العنصر B إذا كان α لا يحوي B وكانت أول عقدة متفرعة تحوي α تحوي أيضاً B.

يوضّح المشجر التالي هذه العلاقة:

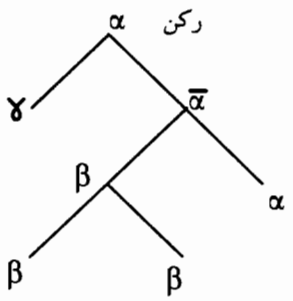

يحكم α العنصر β لأنه يهيمن عليه، إذ إن $\bar{\alpha}$ هي أول عقدة متفرعة تحوي α وتحوي أيضاً β. لا يمكن لركن α أن يحكم β لأنه يحويه، فهو إذن لا يهيمن عليه. ولا يهيمن α على γ لأن أول تفرع يحوي α لا يحوي γ ، وبالتالي، وحسب البند الأول لنظرية الحكم، فإن α لا يستطيع أن يحكم γ .

أخيراً، تحسن الإشارة إلى أن اللغات تختلف فيما بينها بالاتجاه الذي يتم فهي حكم عنصر لآخر. فالحكم لا يتم في العربية إلا من اليمين إلى اليسار وعلى هذا لا يمكن للعنصر γ أن يحكم α، بالرغم من كونه مهيمناً عليه.

يفترض هذا أنه إذا كان العامل متأخراً على معموله في البنية السطحية فإنه متقدم عليه حكماً في البنية العميقة، وذلك حتى يتيسر له العمل فيه، فيرفعه أو ينصبه أو يجره كما هو الحال في (زيداً ضرْب عمرٌ)، حيث نفترض أن الفعل يحكم ويعمل في أثر الركن الاسمي المتقدم عليه، وليس في زيد مباشرة.

٤ ـ نظرية حالات الإعراب La théorie des cas

هناك نوعان من حالات الإعراب. فمنها ما هو مكتسب كالنصب في المفعول به، ومنها ما هو متضمن في طبيعة العنصر الأساسية كالنصب في الحال والظرف.

بالنسبة للفئة الأولى، تنص نظرية حالات الإعراب على أن لبعض العناصر النحوية القدر على منح حالة إعراب ما للركن الاسمي الواقع تحت حكمها. تختلف هذه العناصر من لغة إلى أخرى ولكن يمكننا القول إنها في العربية الاسم والفعل وحرف الجر والمقيدات وعنصر الزمن.

مرشح حالات الإعراب Le filtre sur les cas

كل ركن اسمي له تمثيل مورفولوجي وليس له حالة إعراب هو غير أصولي. (انظر J-R. Vergnaude 1973).

يشكل مرشح حالات الإعراب، وفق ما أثبته البحث التجريبي، ركناً أساسياً من أركان القواعد الكلية. حيث إنه مشترك بين كل اللغات الإنسانية ويمتلكه الطفل كجزء من كفاءته اللغوية الذاتية.

رُبط مرشح حالات الإعراب هذا ربطاً وثيقاً بالنظرية الموضوعاتية La théorie thématique التي تعنى بتوزع الوظائف الموضوعاتية على الأسماء. فقد اعتبرت حالة الإعراب شرطاً لازماً للاسم حتى يحصل على وظيفة موضوعاتية مناسبة. وهكذا فإن هذا المرشح يفسّر مع النظرية الموضوعاتية عدم جواز تركيب مثل (نوم الطفل الرجل) إذ ليس للرجل عامل ينصبه أو يرفعه أو يجره. وهو يعتبر بالتالي غير مرئي بالنسبة لنظام توزيع الوظائف الموضوعاتية.

كذلك الأمر بالنسبة لعدم جواز (سرّني إكرامُك العظيمُ خالداً) حيث يَمنع الفصل بالنعت المصدَر من العمل في «خالد»، فيبقى هذا الأخير دون حالة إعراب، وبالتالي دون وظيفة موضوعاتية.

نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لـ «زيد» في التركيب التالي (ضُرِبت الزوجةُ زيد)، حيث لا عامل يعمل فيه، وبالتالي فإنه لا يحمل علامة إعراب ويفتقد لأية وظيفة موضوعاتية.

٥ ـ نظرية العناصر الفارغة La théorie des catégories vides

تنص نظرية العناصر الفارغة على أن كل عنصر معجمي يقابله من حيث الخصائص التركيبية عنصر فارغ. فالعنصر العائدي Expression référentielle كالرجل أو زيد يقابله عنصر فارغ اصطُلح على تسميته «المتحول» Variable (كأثر اسم الاستفهام)، والضمير

المتصل والمنفصل يقابله الضمير المستتر [ضم] (كفاعل المصدر المستتر). و«نفس» المتصلة بضمير في جملة مثل (أعطى نفسه فرصة أخيرة) يقابلها عنصر فارغ يختلف عن الضمير المستتر من حيث الشروط التركيبية التي تتحكم في ارتباطه بعائده.

أما عن المبادئ والشروط التي تتحكم بتوزع كل من هذه العناصر الفارغة فلا مجال لشرحها في هذه العجالة.

التركيب المصدري

من المعروف أن بمقدور مصدر الفعل المتعدي، على غرار الفعل المتصرف، الظهور في تركيب يحوي الفاعل والمفعول على حد سواء. في هذه الحالة، يعمل المصدر حين يكون مضافاً في فاعله ومفعوله حسب نظريتي الحكم وحالات الإعراب، فيجر الأول وينصب الثاني. هذا ما نجده في الجمل التالية:

(١) أعجبني ضرب الأميرِ اللصَ

ويمكن للمصدر المضاف أيضاً أن يظهر ملازماً لمفعوله ويكون فاعله ضميراً مستتراً، أي عنصراً فارغاً من أي محتوى معجمي. علامة إعراب المفعول به تكون في هذه الحالة الجر وليس النصب، خلافاً لما هو الحال في التركيب الفعلي المقابل[٣]:

(٢) آ ـ أود ضرْب اللصِ

* ب ـ أود ضرْب اللصَ

(٣) ضرَب اللصَ

لنؤكد بادئ ذي بدء على نقطة أساسية وهي:

أن لضمير الفاعل المستتر في (٢ـ آ) وظيفتين، إحداهما دلالية والأخرى تركيبية، مثله في ذلك مثل كل العناصر الفارغة حسب مبدأ العناصر الفارغة. فبالرغم من «استتاره»، أي فروغه من أي محتوى معجمي، إلا أن له خصائص تركيبية وهو بذلك يحتل موقعاً محدداً على المشجر البنيوي، شأنه في ذلك شأن أي عنصر معجمي آخر. تعنى هذه الدراسة بتحديد هذا الموقع وذلك بالاستناد إلى الظواهر النحوية المتوفرة في التركيب المصدري موضوع البحث. فلمثل هذا التحديد دلالات هامة ونتائج سنستخلصها فيما بعد[٤].

النقطة الثانية التي نود أن نلفت نظر القارئ إليها هي أننا لا نعنى هنا بعمل المصدر المجرد عن الإضافة وأل ـ وهو المنون ـ نحو «عجبت من ضربٍ زيدا» ولا المصدر المحلى بالألف واللام، نحو «عجبت من الضربِ زيدا». وإنما نقتصر في دراستنا على

المصدر المضاف إلى فاعله (انظر (١)) أو إلى مفعوله (انظر (٢)) ذلك أن أهمية التركيب الذي يدخل فيه المصدر المضاف تنبع بالنسبة لنا من طبيعة علاقة الإضافة نفسها. هذه العلاقة التي يعتبر فيها الاسم المجرور «داخلاً في الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتنوين»(٥). المصدر المضاف والاسم المضاف إليه متعاقبان إذن، سواء أكان هذا الاسم فاعل المصدر أم مفعوله. هذا التعاقب سيكون دليلنا لإثبات أن فاعل المصدر المستتر متقدم عليه، على العكس من الفاعل المستتر في جملة فعلية عادية.

أما المصدر المنون فهو يعمل كالفعل تماماً من حيث إنه يرفع فاعله وينصب مفعوله. وأغلب الظن أنه يدخل في نفس تركيب الجملة الفعلية فيما يخص علاقته مع مفعوله، سواء أكان فاعله ظاهراً أم مستتراً.

من المعطيات السابقة والمتمثلة في (١) و(٢). يمكننا افتراض وجود عملية نحوية خاصة تفرض على المصدر الدخول في مركب إضافة مع الركن الاسمي الذي يجاوره. سواء احتوى هذا الركن الاسمي على عنصر معجمي أم على عنصر فارغ. وكما في كل تركيب إضافة، يحمل الاسم المضاف إليه علامة الجر، أياً كانت الوظيفة الموضوعاتية Le rôle thématique المنوطة به. (فالاسم المجرور في (١) «فاعل» Agent. بينما هو «مفعول به» Thème في (٢- آ). وبما أن (اللص) وهو المفعول له يحمل حكماً علامة الجر في (٢- آ). وبما أن هذا ممكن فقط في حال كون العلاقة القائمة بين المصدر والركن الاسمي الذي يليه علاقة تعاقب، فإننا نفترض أن الركن الاسمي الذي يحوي المفعول به يتبع المصدر مباشرة في المشجر البنيوي. أما ضمير فاعل المصدر المستتر والذي سنرمز له بـ(ضم)، فلا يمكن أن يتوضع على المشجر البنيوي بين المصدر ومفعوله وإلا أخل بهذا التعاقب. فلو كان (ضرْب) في تركيب متسلسل يسمح له بأن يحكم فاعله ومفعوله على حد سواء كما هو الحال في (١)، لكان توزع علامات الإعراب مغايراً لما هو عليه في واقع الحال. ولكانت (٢- ب) أصولية بنفس الدرجة التي هي عليها (١).

لنسلم على ضوء كل ما سبق بأن البنية العميقة لتركيب المصدر المضاف في العربية تختلف عن بنيته السطحية. تمثل هذه البنية العميقة في (٤)، حيث (ج) هي رمز جملة، و(ر.إ) هي رمز ركن اسمي و - أ - و - ب - متحولان:

(٤)	(أ ((	(α)	مصدر	(B))...ب))
	ج ر.إ	ر.إ		ر.إ
	أعجبني	زيد	ضرْب	اللص
	أعجبني	[ضم]	ضرْب	اللص

(α) هو فاعل التركيب المصدري والركن الاسمي B الواقع على يسار المصدر له وظيفة المفعول به Thème. ويكون غائباً عند لزوم المصدر.

إذا كان للعنصر α تمثيل مورفولوجي كما هو الحال في (١)، فإنه يصبح بالضرورة، وككل ركن اسمي ظاهر خاضعاً لمرشح حالات الإعراب. فكيف يحصل على علامة الإعراب وهو متقدم على المصدر، كما يبين (٤)؟

ذكرنا أن عنصراً ما لا يمكنه أن يمد عنصراً آخر بحالة إعراب ما مالم يكن يحكمه (أو يعمل فيه حسب التعبير المعهود في النحت العربي). وذكرنا أيضاً أن عملية الحكم لا تتم في العربية (عامية كانت أم فصحى) إلا من اليمين إلى اليسار وليس بالاتجاه المعاكس. من المسلم به إذن أن المصدر في التركيب (٤) عاجز عن حكم α لأن هذا الأخير واقع على يمينه، وبالتالي فإنه يستحيل عليه مده بأية حالة إعراب.

من جهة أخرى، لا يمكن للركن الاسمي α في (٤) أن يحصل على حالة الإعراب الضرورية من أي مصدر آخر متوضع خارج حدود الركن المصدري. ذلك أنه يقع ضمن حدين أعظميين projections maximales ((ج) و(ر.إ)). فالتركيب المصدري هو في آن واحد ركن اسمي (لأن لرأسه أو لمركبه الأساسي، وهو المصدر نفسه، ما للاسم من خصائص وأولها كونه معرباً متغير الآخر)، وركن جملة (لما له من خصائص الجملة الفعلية باستثناء عامل الزمن المجرد عنه المصدر). لذا فإنه يقع ضمن حدود لا يمكن تجاوزها من قبل أي عامل محتمل فعلاً كان أم اسماً، أم حرف جر أم مقيّداً Complémenteur. أما المصدر فهو رأس الركن الاسمي مما يجعله في متناول حكم الفعل الذي يعمل فيه فيمده بحالة إعراب تتناسب والوظيفة النحوية المنوطة به.

نستنتج مما سبق أن جملة مثل (٥) لا يمكن أن تكون أصولية بسبب مرشح حالات الإعراب الذي يمنع متكلم اللغة Locuteur أصلاً من توليدها. ويجعل المتلقي أو السامع auditeur يرفضها دون تردد. وذلك بغض النظر عن تأديتها أم لا لوظيفتها الدلالية:

(٥) * (أعجبني ((الأميرُ ضرب اللص)))

ج ج ر.إ

الأميرَ

الأميرِ

لتفادي هذا الانحراف لا بد من تأخير الفاعل إلى حيث يمكنه الحصول على حالة إعراب مناسبة. ينتج عن هذا التحويل الجملة (١) التي توافق المرشح المذكور.

ناقشنا فيما سبق خصائص التركيب المصدري الذي يحوي فاعلاً ظاهراً واعتبرنا أن البنية العميقة لمركب مثل ((ضرْب الأميرِ اللصَ)) هي ((الأمير ضرْب اللص)). أما الانتقال الحتمي للفاعل من يمين المصدر إلى يساره فقد عزوناه إلى مرشح حالات الإعراب.

ولكن ماذا لو كان فاعل المصدر ضميراً مستتراً (ضم)؟

لقد بات معروفاً بالاستناد إلى دراسات معمقة تناولت نفس العنصر في لغات متنوعة وعديدة[٦]، أن (ضم) لا يخضع لمرشح حالات الإعراب. ونقتصر هنا على إيراد حجة واحدة وهي أن خصائص توزع (ضم) propriétés distributionnelles في الجملة تناقض تماماً تلك التي يمتاز بها الاسم الظاهر. وهكذا فإن المكان الذي يحتمل أن يتوضع فيه (ضم) يجب ألا يطاله حكم أي من العناصر المعجمية. هذا مرتبط بخصائص (ضم) العميقة والتي لا مجال هنا للخوض فيها.

ينتج عما سبق أن التحويل الذي أدى إلى نقل الفاعل الظاهر داخل التركيب المصدري من على يمين المصدر إلى يساره ليس فقط غير ضروري بل هو محظور. فهو لو طبق على α حيث α (ضم) لوضعه في موقع يتنافى وخصائصه التركيبية، لأنه سيصبح آنئذ محكوماً من قبل المصدر وهذا غير ممكن كما أسلفنا، وبالفعل، فإن جملة مثل (٢ب) غير جائزة، بمعنى آخر، فإننا نعتبر أن البنية السطحية للتركيب المصدري الوارد في (٢- آ) هي (٦- آ) وليس (٦- ب):

(٦) آ- (((ضم) ضرْب اللصِ))
ج ر.إ
ب - (((أثرx) ضرْب (ضمx) اللصِ))
ج ر.إ

ولو كان الأمر على خلاف ما ذكرنا لمنع (ضم) المصدر من الدخول في مركب إضافة مع (اللص)، ولحمل (اللص) علامة النصب بدلاً من الجر وهذا غير ممكن.

تقديم أم تأخير

ولكن أي شكل ستأخذه القاعدة التي تسمح بالانتقال من البنية العميقة المجردة (الأمير ضرْب اللص) إلى البنية السطحية (ضرْب الأميرِ اللصَ)؟ وكيف لنا أن نختار بين نوعين من التحويل يمكن أن ينتج عن كل منهما التركيب المصدري الصحيح في البنية السطحية، وأعني بهما تحويل ينقل الفاعل إلى موقع على يسار المصدر، أو آخر ينقل المصدر إلى موقع متقدم على يمين الركن الاسمي الفاعل. بمعنى آخر، هل قاعدة التحويل هذه هي قاعدة تأخير أم قاعدة تقديم؟

إذا افترضنا أن الانتقال من البنية العميقة (٤) إلى البنية السطحية (١) يتم عبر قاعدة تأخير لفاعل المصدر، فإنه يمكن تمثيل البنية السطحية للتركيب بواسطة واحد من المشجرات التالية التي تحلل التركيب المصدري إلى مكوناته المباشرة والتي يحوي كل منها على الأثر الذي تركه (الأمير) عند انتقاله من يمين المصدر إلى يساره:

(٧) آ

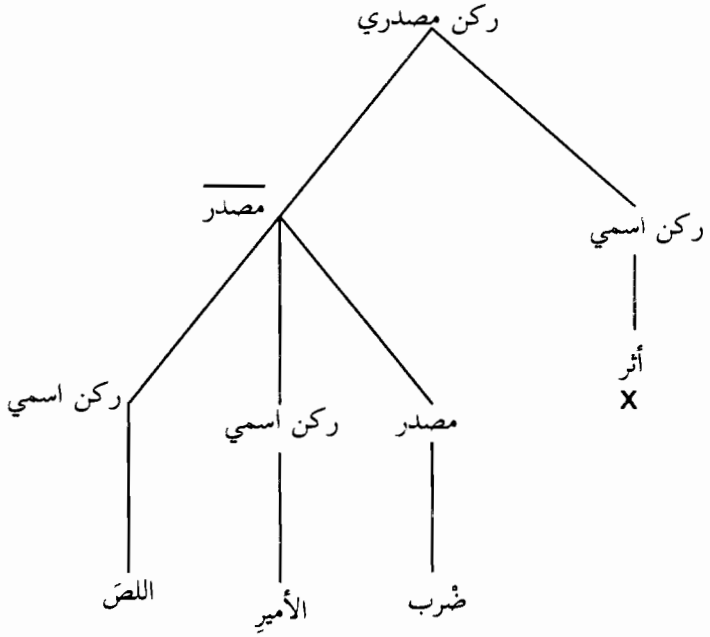

حيث مصدر هو مركب داخل الركن الأساسي، يحتوي على رأس هذا الركن بالإضافة إلى عنصر آخر أو أكثر.

ب ـ

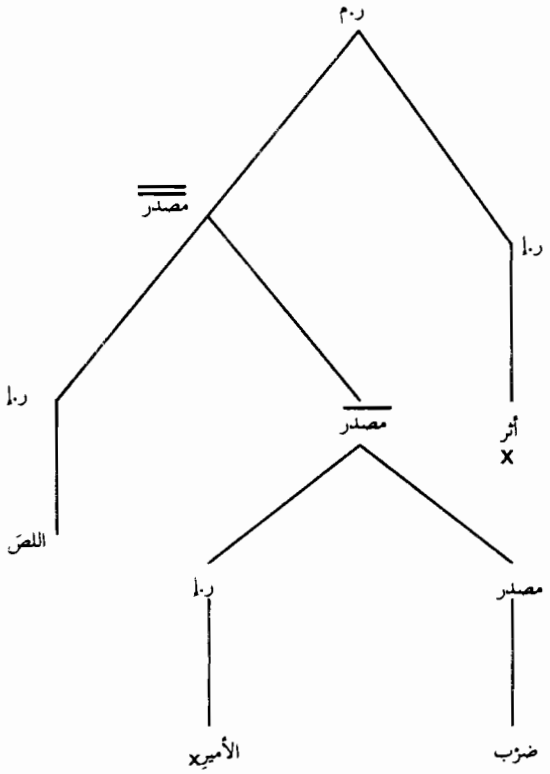

إن اختيار أي من هذه المشجرات يجب ألا يتم بصورة عشوائية لما له من نتائج عميقة في الدراسة النحوية. ذلك أن القيمة النظرية لأي مشجر بشكل خاص ولنظرية النحو بشكل عام إنما تنبع ليس فقط من القدرة على تلخيص المعطيات اللغوية التي هي قيد الدرس ومن ثم إيجاد تفسير للتنظيم القائم ضمن هذه المعطيات، وإنما تكمن أيضاً في القدرة على التكهن الصحيح بمعطيات أخرى ضمن اللغة نفسها.

إن المشجر البنيوي الثلاثي التفرع (٧ـ آ) مرفوض نظرياً وتجريبياً على حد سواء. فمن الناحية النظرية يعتبر مخالفاً لقيد يفترض أنه عام وتخضع له كل اللغات الطبيعية. ألا وهو قيد الطرق غير الملتبسة[٧] La contrainte sur les chemins non-ambigus ينص هذا القيد الذي أوجده عالم اللسانيات الأمريكي ريتشارد كين Richard Kayne على أن الطريق الواصل بين عنصر ما وعنصر آخر يحكمه يجب أن يكون خالياً من أي لبس. ويكون في الطريق لبس إذا واجه في مساره نحو الأسفل أكثر من تفرع واحد أو أكثر من احتمال واحد. بمعنى آخر، فإن المشجر يجب أن يكون ثنائي التفرع وليس ثلاثياً أو أكثر(ه) كما هو الحال في المشجر الركني (٧ـ آ).

ج -

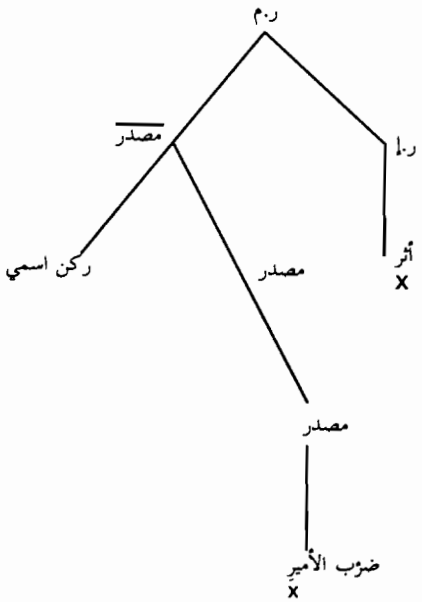
ر.م
مصدر
ر.ا
ركن اسمي
مصدر
أثر
x
مصدر
ضرب الأمير
x

ح -

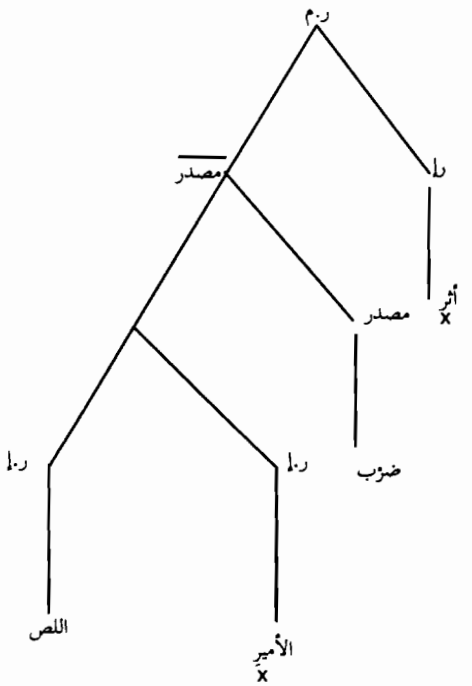
ر.م
مصدر
ر.ا
أثر
x
مصدر
ر.ا
ر.ا
ضرب
اللص
الأمير
x

أما من الناحية التجريبية، فإن المشجر (٧- آ) غير ملائم لكون التفرع الثلاثي فيه يفترض أصلاً تماثل العلاقة القائمة بين المصدر والركن الاسمي الأول من جهة، والمصدر والركن الاسمي الثاني من جهة أخرى. وهذا مخالف لواقع الحال. فالمصدر مرتبط مع الركن الاسمي الأول بعلاقة خاصة ومتميزة تتجلى بالإضافة. هذه العلاقة التي يذهب النحوي الكبير سيبويه إلى حد تشبيهها بتلك القائمة بين المصدر والتنوين، مفقودة بين المصدر والركن الاسمي الثاني، حيث تكتسب طبيعة أخرى مختلفة.

المشجر (٧- ب) لا يمكنه بدوره أن يقرن بالبنية السطحية (ضرْب الأميرِ اللصَ) المتحولة من (الأمير ضرْب اللص)، إذا أن أحد المبادئ الأساسية لنظرية حالات الإعراب يحصر العناصر المعجمية القادرة على منح حالة إعراب ما بتلك التي تنتمي للفئة البسيطة (س) كالاسم والفعل وحرف الجر مثلاً. بينما يمنع العناصر الأعظمية Catégories Majeures (أي الركن الاسمي والركن الفعلي والركن الحرفي) وكذلك العناصر المركبة من فئة (سَ.) من أن تمد ركنا اسمياً ما بأية حالة إعراب كانت. يُفسِّر هذا المبدأ، إذا ما ربط بمرشح حالات الإعراب، وجوب توضع النعت العائد على رأس تركيب الإضافة بعد المضاف إليه، كما يبين المثال (٨- آ)، وليس مباشرة على يسار المضاف، كما في (٨- ب).

(٨) آ ـ سارق مجوهرات شهير.

* ب ـ سارق شهير مجوهرات.

يوضح المشجران (٩- آ) و (٩- ب) طبيعة العلاقات التركيبية القائمة بين عناصر المثالين السابقين:

(٩) آ ـ

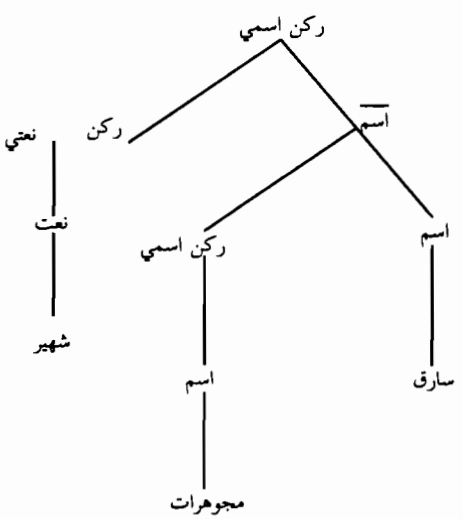

ب -

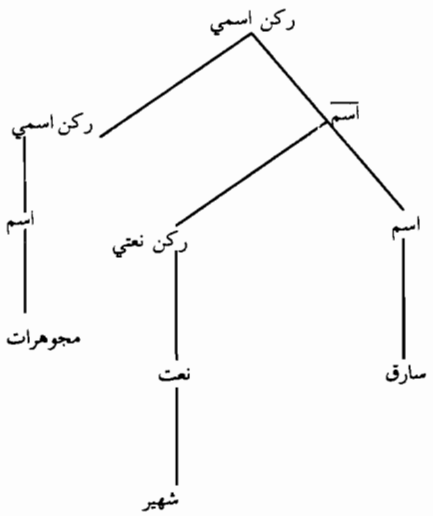

يظهر المشجر الركني (٩- آ) العائد للتركيب (٨- آ) كيف أن اسم الفاعل (سارق) يهيمن بالشكل الصحيح على (مجوهرات) فيحكمه ويمده بحالة الإعراب اللازمة. أما في (٩- ب) فإن (سارق) لا يدخل في نفس العلاقة التركيبية مع (مجوهرات)، فهو لا يهيمن عليه. إذ أن (اسم) هي أول عقدة تتفرع وتحوي (سارق)، لكنها لا تحوي (مجوهرات). وبهذا، لا يمكن لـ (سارق) أن يحكم (مجوهرات)، وبالتالي فهو عاجز عن منحه أية علامة إعراب [٨].

من جهة أخرى، يقع الركن الاسمي (مجوهرات) في (٩- ب) ضمن حدود ركن اسمي رأسه (أو عنصره الأساسي) اسم الفاعل. فهو إذن ضمن حدود لا يمكن لعامل آخر من الخارج أن يتجاوزها فيرفعه أو ينصبه أو يجره. في (٩- ب)، يبقى إذن الركن الاسمي (مجوهرات) مجرداً من أية حالة إعراب، وهذا ما لا يجوز وفق مرشح الإعراب.

نفس الشيء ينطبق على المصدر الذي يشترط في إعماله ألا ينعت قبل تمام عمله، فلا يقال (إكرامُك العظيمُ خالدا) بل يجب تأخير النعت على معمول المصدر فتقول (إكرامُك خالدا العظيمُ)[٩].

ينتج عما سبق أن المشجر (٧- ب) لا يعبر عن الخصائص التركيبية للركن المصدري(١). لأنه يفترض أن هذا التركيب غير أصولي بسبب مخالفته مرشح حالات

الإعراب، كون مصدر عاجز عن مد (اللص) بعلامة الإعراب المناسبة.

إن المشكلة التي واجهتنا في المشجر (٧- ب) يمكن تفاديها إذا اعتبرنا أن قاعدة تأخير الفاعل تدمجه دمجاً كلياً بالمصدر. عندها تصبح العقدة noeud التي تربط العنصرين مباشرة من الفئة البسيطة (س). وليس من الفئة المركبة (س). مما يمكنها من مد الركن الاسمي (اللص) بعلامة الإعراب المناسبة. وأعني بها النصب. يُضعف هذا التحليل جوازُ التركيب التالي حيث تم فصل المصدر عن فاعله بظرف [١٠] [١١].

(١٠) ١- ضرب اليوم المعلمةِ زيدا يقلقني.

هذا يدلنا على أن قاعدة تأخير الفاعل عن المصدر ليست قاعدة دمج. وإلا لكانت علاقة المصدر بفاعله الظاهر هي نفسها العلاقة القائمة بين الضمير المتصل والعنصر المعجمي (س) المتصل به، هذه العلاقة يمكن تمثيلها في اللغة العربية (المنطوقة والمكتوبة على حد سواء) كما يلي:

(حيث إن/ س/ هو أي عنصر معجمي من فئة الأفعال، الأسماء، أحرف الجر أو المقيدات)[١٢].

لو كان المشجر (٧- ج) هو الذي يعبر عن العلاقات التركيبية الناتجة عن تقديم فاعل المصدر عليه لوجب اعتبار هذا الفاعل ملتحماً بالمصدر كما هو حال الضمير المتصل. ولكانت له بالتالي نفس خصائص الضمير المتصل فيما يتعلق بالعطف والتأكيد. فمن المعروف أن الضمير المتصل الملتحم بالعنصر (س) (كما يبين الشكل/ ١١/) لا يعطف عليه ولا يحتمل نبرة التأكيد:

(١١)

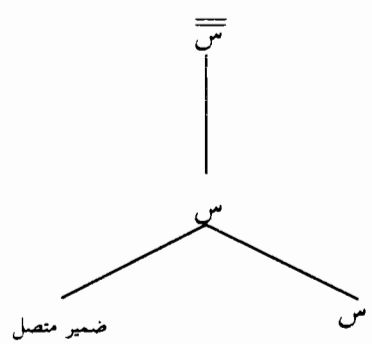

(١٢) * ضربه وها زيدا يقلقني

(أي ضربه وضربها زيدا يقلقني).

(١٣) * ضربه زيدا يقلقني.

(أي ضربه هو وليس ضربها هي زيدا يقلقني)

لا يشترك فاعل المصدر مع الضمير المتصل بأي من هاتين الخاصتين فالجملتان التاليتان أصوليتان تماماً:

(١٤) ضرب الأب والمعلم زيدا يقلقني

(١٥) ضرب المعلم زيدا يقلقني

(أي ضرب المعلم وليس الأب...)

من جهة أخرى، لو كان فاعل المصدر المؤخر يلتحم وإياه في كلمة واحدة لكان غير قادر على الانتقال بمفرده من موقعه الجديد إلى موقع ثالث، ولكان على أي تحويل أن يتناول العنصر (س) برمته (أي المصدر وفاعله كما في ٧- ج) لكونه أصبح كلا لا يتجزأ. لكننا نلاحظ أن هذا غير متفق ومعطيات اللغة. فالجملة التالية ممكنة وهي ناتجة عن تأخير الفاعل نحو موقع آخر جديد:

(١٦) ضرّب زيداً المعلمةِ يقلقني.

ويقول تعالى في كتابه العزيز ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتْل أولادَهم شركائِهم﴾ في قراءة ابن عامر، بنصب «أولاد» وجر «شركاء».

نستنتج مما سبق أن البنية الممثلة في المشجر (٧ ج) لا توافق التركيب المصدري (ضرْب الأمير اللص).

وأخيراً، فإن البنية التي يعبر عنها المشجر (٧- ج) لا تسمح بالتكهن بالمعطيات التالية التي تظهر إمكانية فصل فاعل المصدر عن مفعوله بظرف أو بقسم:

(١٧) آ ـ ضرب المعلمة اليوم زيدا أضر به كثيراً.

ب ـ ضرب المعلمة والله زيدا يحز في نفسي.

ثبت من كل ما سبق أن أيا من البنى المبينة في المشجرات الأربعة الواردة في(٧) غير مناسب، وبالتالي فإن القاعدة التي تنقلنا من البنية العميقة (الأمير ضرْب اللص) إلى البنية السطحية (ضرْب الأمير اللصَ) لا يمكن أن تكون قاعدة تأخير وإنما هي بالضرورة قاعدة تقديم. أي أن المصدر هو الذي ينتقل إلى يمين فاعله وليس العكس.

يمثل المشجران التاليان على التوالي بنية التركيب المصدري في مستواه العميق وبنيته في مستواه السطحي، وذلك عند احتوائه على فاعل معجمي:

(١٨) آ -

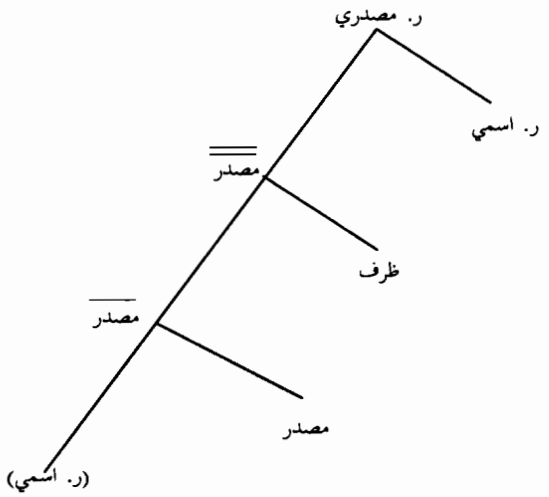
ر. مصدري
ر. اسمي
مصدر
ظرف
مصدر
مصدر
(ر. اسمي)

ب -

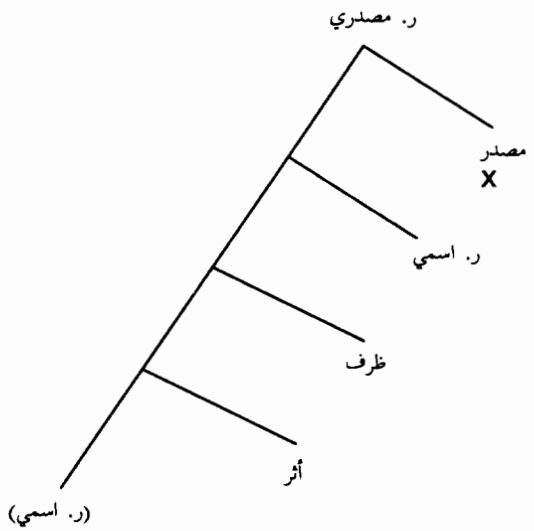
ر. مصدري
مصدر
X
ر. اسمي
ظرف
أثر
(ر. اسمي)

يستمد هذان التمثيلان قيمتهما النظرية من قدرتهما على التكهن بكل المعطيات اللغوية المرتبطة بالتركيب المصدري، وإعطائها تفسيراً منطقياً عن طريق ربطها مباشرة بقواعد عامة تخضع لها الكفاءة اللغوية للإنسان العربي اللسان.

تناولنا بالتحليل من خلال هذا البحث الاستراتيجية المتبعة في اللغة العربية المكتوبة عند تشكيل التركيب المصدري بنوعيه، أي ذاك الذي يحوي ركناً معجمياً في موقع الفاعل، والآخر الذي لا يحوي ركنه الاسمي هذا على عنصر معجمي بل على العنصر الفارغ (ضم)، وقد رأينا أن لكلا التركيبين نفس البنية العميقة المجردة، بينما تختلف بنيتاهما السطحيتان بسبب اختلاف خصائص الركن الاسمي الفاعل في كل منهما، وأخيراً سعينا إلى إثبات أن الانتقال من البنية العميقة (الأمير ضرْب اللص) إلى البنية السطحية (ضرْب الأمير اللص) يتم نتيجة تقديم المصدر على فاعله المعجمي.

إن صح ما خلصنا إليه من أن الفاعل متقدم على المصدر في البنية العميقة بعكس ما هو عليه الحال في البنية السطحية فإن التماثل البديهي بين التركيب المصدري (ضرْب زيدٍ عمراً) والجملة الفعلية (ضرَب زيدٌ عمرا) من حيث المكونات والبنية السطحية الوظائف الموضوعاتية، يحثنا على إعادة النظر في خصائص الجملة الفعلية من حيث ترتيب مكوناتها في البنية العميقة. فإذا كان الترتيب العميق لعناصر التركيب المصدري (فاعل ـ مصدر ـ (مفعول به))، أفلا يمكن تعميم هذا الترتيب على عناصر الجملة الفعلية؟ بمعنى آخر، تطرح هذه الدراسة من حيث نتائجها التساؤل التالي: هل تنتمي العربية إلى فئة اللغات الإنسانية ذات التركيب العميق (فاعل ـ فعل ـ (مفعول به)) أم أنها كما يدل عليه ظاهرها ذات تركيب (فعل ـ فاعل ـ (مفعول به)) علماً أن لاعتماد أي من هذين التركيبين نتائج نظرية مختلفة جذرياً عن تلك المترتبة على اعتماد التركيب الآخر.

إن الإجابة على مثل هذا التساؤل لا يمكن أن تأتي بشكل اعتباطي أو انفعالي، بل لا بد أن تقوم بالاعتماد على دراسة طويلة لأوجه أخرى من النحو العربي، وبحوث تتناول تراكيب أخرى لا تقل أهمية وقل بل غموضا عن سابقتها، كتلك التي نجدها في الجمل الاسمية حيث الخبر غير فعلي، والتراكيب التي تدخل فيها الصفة المشبهة والنعت السببي.

ومهما يكن من أمر، حسبنا أن نقول إن إعادة صياغة قواعد اللغة العربية وفق أسس نظرية حديثة وما يترتب عليها من معطيات جديدة باتت أمراً لا يجوز التغاضي عن ضرورته، خاصة في زمن الذكاء الاصطناعي artificiel intelligence حيث يتطلب منا التعامل مع الحاسوب صياغة قواعد مضغوطة إلى الحد الأدنى ومتميزة بمنطقيتها، وبالتالي بسهولتها [١٣].

الهوامش والمراجع

(١) انظر:

- Chomsky, **Lectures on Government and Binding,** foris Dordecht, 1981.

(٢) لسنا هنا بصدد الدفاع عن النظرية التوليدية ولا الترويج لها. ولكن يجدر القول في هذا السياق بأنه على الرغم من أن هذه النظرية قد اتخذت من بنيوية ز .هاريس الأمريكية إحدى أسسها، إلا أنها تتميز عنها بنقاط كثيرة لا تخفى على المطلع، وليس هذا البحث مجالاً مناسباً لطرحها ومناقشتها. ولكن يمكننا القول في هذه العجالة، إن تشومسكي قد انتقل بعلم اللسانيات من مرحلة الملاحظة والتصنيف، أي من المرحلة الوصفية البحتة التي وقفت عندها البنيوية، إلى مرحلة تفسيرية تقوم على الكشف عن النماذج التي تتحكم بقدرة المتكلم ـ السامع اللغوية.

ومن هنا نستطيع القول إنه إن «سقطت البنيوية» أو «ماتت» فإن ذلك كان نتيجة حتمية لظهور وتطور النظرية التوليدية، وهو ليس مؤشراً على سقوط هذه الأخيرة. علماً أن نظرية تشومسكي ما زالت تلهم الكثير من الباحثين في مختلف أرجاء المعمورة، وهي تتطور بخطا حثيثة باتجاه تحقيق أهدافها.

إن تشومسكي وحوارييه لم ينفوا في وقت من الأوقات وجود عوامل نفسية واجتماعية مؤثرة في اللغة. إلا أنهم يرون أن هذه العوامل لا تلعب دوراً مؤثراً في قواعد الجملة، وهو محور اهتمامهم. ومع ذلك، ولئن تركوا دراسة هذه العوامل لسواهم، فقد قاسوا أهمية الأبحاث التي تجري في هذا المجال بمدى مساهمتها في إلقاء مزيد من الضوء على ظواهر نحوية استعصى تفسيرها نظرياً ورياضياً.

(٣) تدل إشارة (*) التي تسبق تركيباً ما على عدم جواز هذا التركيب.

(٤) نحن إذن نختلف مع النحاة العرب في نقطتين: الأولى هي أننا نعتبر أن المصدر إن لم يبرز فاعله كان ضميراً مستتراً، مثله في ذلك مثل الفعل. والثانية هي أن هذا الضمير المستتر الذي لا صورة له في الكلام ليس فقط مقدراً في الذهن ومنوياً، بل هو أيضاً عنصر له كيان من وجهة النظر التركيبية ويقع ضمن الركن الاسمي المخصص له. يبقى علينا إذن تحديد مكان هذا الركن بالنسبة للمصدر وتوضعه على المشجّر الركني.

(٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، خمسة أجزاء، الجزء الأول، بيروت: عالم الكتب، ٢٥٤ .

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Chomsky (1981)
- Pollock, J.-Y. «Sur la Syntaxe de» en «et le parametre du sujet Nul», Article inédit, Université de Paris VIII et DRL Paris VIII, 1983.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Kayne, R., «Les Chemins Non Ambigus», Dans J. Guéron et Th. Sowley Ed., Grammaire Transformationnelle, Université de Paris VIII, 1982.
- Mouchaweh, L. «De la Quantification à Distance et des Dérivations Nominales enFrançais», Publié dans Modèles Linguistiques 7.1., 1983.

(٨) يعتبر الفصل بين المضاف إليه بنعت المضاف جائزاً فقط في الضرورة نحو هذا الشاهد الشعري المنسوب لمعاوية ابن أبي سفيان:

«نجـوت وقـد بـل الـمـرادي سـيـفـه مـن ابـن أبـي شـيـخ الأبـاطـح طـالـب»

والأصل «من ابن أبي طالب شيخ الأباطح»

لا يخفى على القارئ أن هذا الفصل ممكن فقط لضرورات الشعر ويبقى غير أصولي في (٨) كما في المثالين التاليين: «بيتُ كبيرُ رجلٍ «و» ضربُ المبرحُ زيدٍ عمرا».

(٩) في شرح ألفية ابن مالك يجيز المصنف أن يفصل في الاختيار بين المصدر المضاف والمضاف إليه بما

نصبه المضاف. مثال ذلك قوله تعالى: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم «في قراءة ابن عامر بنصب «أولاد» وجر الشركاء. ويفصل أيضاً بين المصدر المضاف والمضاف إليه بالظرف كقول قائل «ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها» (انظر ابن عقيل، الجزء الثالث، الصفحة ـ ٨٢). وبشكل عام يجوز فصل المضاف عن المضاف إليه في الاختيار بالقسم. حكى الكسائي «هذا غلام والله زيد». ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ألفية ابن مالك**، أربعة أجزاء، الجزء الثالث بيروت: دار الفكر، الطبعة السادسة عشرة، ١٩٧٩، ص ٨٣ .

(١٠) الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، جـ ٣، الطبعة الخامسة، صيدا ـ بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٨١، ص ٢٨٠ .

(١١) شرح ألفية ابن مالك، ص ٨٣ .

(١٢) نعني بالمقيّدات Complémenteurs إن ـ أن ـ أنْ ـ أسماء الاستفهام والأسماء الموصولة.

(١٣) انظر: د. علي، نبيل: «اللغة العربية والحاسوب»، **عالم الفكر**، المجلد الثامن عشر ـ العدد الثالث، ١٩٨٧.

* * *

اقرأ في العدد القادم

العلاقة التبادلية بين الشكل والأرضية في التكوينات الزخرفية الجدارية، بعمائر القاهرة، حتى عصر المماليك البحرية (٢٦٣ ــ ٧٨٤ هـ / ٨٧٦ ــ ١٣٨٢م)

د. عصام عرفه محمود